I- من الجملة إلى النص:

وقف الدرس اللغوي – منذ القديم – عند حدود الجملة التي عدت « الشكل اللغوي المستقل، غير متضمن عن طريق أي تركيب نحوي في أي شكل لغوي أكبر » (1)، حيث نجد " فندريس" (Vendris) و هو من رواد اللسانيين الذين اعتبروا الجملة أكبر وحدة لغوية ينظر إليها «كالصورة اللفظية، إنها عنصر الكلام الأساسي، فبالجمل يتبادل المتكلمان الحديث بينهما، و بالجمل حصلنا لغتنا، و بالجمل نتكلم، و بالجمل نفكر أيضا. كما أن الصورة اللفظية يمكن أن تكون في غاية التعقيد، و الجملة تقبل بمرونتها أداء أكثر العبارات تنوعا، فهي عنصر مطاط، و بعض الجمل تتكون من كلمة واحدة " تعال " و " لا" و " أسفاه" و " صه"، كل واحدة من هذه الكلمات تؤدي معنى كاملا يكتفى بنفسه» (2).

و في هذا المضمار يميز "جون لاينز" (J.Lyon) بين ما يسميه "الجمل النصية" و" الجمل النظامية " ؛ فالجمل النظامية و" الجمل النظامية والمقبولة في نحو عبارة عن «شكل الجملة المجرد الذي يولد جميع الجمل الممكنة والمقبولة في نحو لغة ما » (3)، وهي لا تقع مطلقا كنتاج للسلوك اللغوي المعتاد كما أنه من الممكن استعمال الأشكال الممثلة للجمل النظامية في مناقشة وصفية لبنية اللغة و وظائفها، و تلك الأشكال الممثلة هي التي تذكر عادة في الوصف النحوي للغات.

أما الجملة النصية (Sentence Tesctual)، فهي الجملة المنجزة فعلا في المقام، و في هذا المقام تتوافر ملابسات لا يمكن حصرها، و يقوم عليها الفهم

⁽¹⁾ John Lyons , linguistique générale (introduction a linguistique théorique), traduction : Dubois Charlièr et Robinson, Larousse, imprimerie herissey , France, Paris, 1983, P 133.
(2) فندريس، اللغة، تعريب عبد الحميد الدواخلي، و محمد القصاص، مكتبة الأنجلو مصرية، مطبعة نخبة البيان،

باريس، ديسمبر 1950، ص 101. () الأزهر الزناد، نسيج النص، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ص 14.

و الإفهام، و تتعدد الجمل في المقام الواحد و على لسان شخص واحد – نظريا – إلى ما (4).

و لعل هذا يحيلنا – في النحو العربي – إلى ضرورة أن تكون الجملة ذات تركيب معين و إفادة مستقلة يكتفي المتكلم و السامع بها.

و من خلال هذا التقسيم للجملة، نجد أن الجملة عند جون لاينز (J. Lyons) هي الغاية الوحيدة الكبرى التي تسعى إليها كل دراسة لغوية، و ربما هذا ما جعل علماء تحليل الخطاب – و منهم بروان (G. Brow) و يول (G. Yule)، (5) يعتمدون النوع الثاني من الجمل في دراساتهم، أي الجملة في إطارها التداولي، الموضوعة في سياقها التواصلي.

و جاء تعريفها في معجم اللسانيات على أنها: » مجموعة من المكونات اللغوية مرتبة ترتيبا نحويا بحيث تكون وحدة كاملة في ذاتها و تعبر عن معنى مستقل » $^{(6)}$. و هذا ما يحيل إلى تعريفها في النحو العربي، كونها « الحد الأدنى من الكلمات التي تحمل معنى يحسن السكوت عليه » $^{(7)}$ ، و قد كانت طرفا مع الكلام و القول في العديد من الآراء و القضايا – لا يسع المقام لعرضها – نجملها في أن هناك من جعل الجملة مرادفة للكلام كالزمخشري، و منهم من جعلها جزءا من الكلام $^{(8)}$ ، و في هذا يقول إبراهيم أنيس « إن الجملة في أقصر صورها أقل قدر من الكلام يفيد السامع معنى مستقلا بنفسه سواء تركب هذا القدر من كلمة أو أكثر » $^{(9)}$.

⁽⁴⁾ المرجع نفسه، ص 15. و ينظر عباس حسن، النحو الوافي، ج 1، ط 6، ص 15.

⁽⁵⁾ براون و يول، تحليل الخطاب، ترجمة محمد لطفي الزليطي، د. منير التريكي، النشر العلمي و المطابع، جامعة الملك سعود، المملكة السعودية، 1994، ص 24.

⁽⁶⁾ سامي عياد حنا، كريم زكي حسام الدين، نجيب جريس، معجم اللسانيات الحديثة، مكتبة لبنان ناشرون، 1997، ص 129.

⁽⁷⁾ خليل أحمد عمايرة، في التحليل اللغوي، مكتبة المنار، الأردن الزرقاء، ط1، 1987، ص 105.

⁽⁸⁾ ينظر : سيبويه، الكتاب، ج1 /7، ابن جني، الخصائص، ج/32، الزمخشري، المفصل، ط2 / ص /30، ابن هشام، المغني اللبيب، ج2 / ص /30، و عباس حسن، النحو الوافي ج1 / ص /30.

^{(&}lt;sup>9)</sup> إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، ط6، 1978، 260.

و تشترك التعريفات السابقة في اعتبار الجملة الوحدة اللغوية الأساسية، المستقلة بذاتها، و التي ليست جزءا من وحدة أكبر، و التي يمكنها الخضوع للتحليل، فهي الممثل الشرعى للغة.

و إن أصحاب هذه التعريفات و غيرهم من أنصار " النحو الجملي" يلزمون الدرس اللساني بشرط، و هو « أن تكون " الجملة " هي المحور للدرس اللغوي باعتبارها الوحدة الأساسية للكلام » (10)، و لقد ظلت كذلك ردحا من الزمان و موضوعا لنحو الجملة الذي يدرس تعريفاتها، وبين مكوناتها، و مختلف القواعد التي تحكمها، و عليها قامت النظريات النحوية و الاتجاهات اللسانية المختلفة و المتعاقبة، لأنها بنية قارة في الكلام و قرارها هذا جعل النظريات التي شغلت بوصفها و تقنينها متبنية متانة نسبية، و نسبيتها متأتية من طبيعة الكلام نفسه (11)، و هي لا تزال كذلك، حيث يقول " دي بوقراند (R.A. Dibougrande): «من المتعلق أن هذا التركيب الأساسي [و يقصد به الجملة] قد أحاط به الغموض و التباين حتى في وقتنا الحاضر ... و ماز الت هناك معايير مختلفة لجملية الجملية الجملية دون الاعتراف بصراحة بأنها تعريفات نهائية كونها أساسا لتوحيد تناول موضوعها » (12).

و في هذا الوقت – و بالضبط سنة 1952 – نشر زيلنج هاريس (Zellings)، بحثا بعنوان " تحليل الخطاب " Discours analysis حيث اهتم بتوزيع العناصر اللغوية في النصوص و السروابط بين السنص و سياقه الاجتماعي (13). و بهذا البحث حدثت النقلة من الجملة إلى السنص، و عد بالتالي "هاريس" (HA RRIS) أحد الرواد الذين اهتموا بلسانيات النص.

(10) براون ويول، تحليل الخطاب، ص 26.

^{(&}lt;sup>11)</sup> الأزهر الزناد، نسيج النص، 14.

⁽¹²⁾ روبرت دي بوقراند، النص و الخطاب و الاجراء ــ ترجمة تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، الطبعة الأولى، 1418هـ / 1988 م، ص 88.

⁽¹³⁾ صبحي اير اهيم الفقي، علم اللغة النصي بين النظرية و التطبيق (دراسة تطبيقية على السور المكية)، الجزء الأول، دار قباء للنشر، القاهرة، ط 1، 2000، ص 23.

و في هذا الإطار دعا هاريس إلي ضرورة تجاوز مشكلتين اثنتين وقعت فيهما الدراسات اللغوية (الوصفية و السلوكية) و هما (14):

الأولى: قصر الدراسات اللغوية على الجمل، و العلاقات فيما بين أجزاء الجملة الواحدة.

الثانية: الفصل بين اللغة (Language)، و الموقف الاجتماعي Situation Social) مما يحول دون الفهم الصحيح.

إذن لقد اعتمد هاريس في " تحليل الخطاب " على ركيزتين :

1- العلاقات التوزيعية بين الجمل:

The Distributional Rolations Aymong- sentences

2- الربط بين اللغة و الموقف الاجتماعي

The correlation Bettween language and social situation

و عند الوقوف على الركيزة الأولى، نجد أن كل عنصر لغوي يشغل مكانا معينا، و كل سلسلة كلامية يمكن أن تجزأ إلى عناصر مستقلة و متميزة، و إرجاع تكوين الأبنية الصرفية و النحوية إلى عوامل معينة تتحكم في مقبولية ترتيب عدد من الفونيمات لتكوين بنية صرفية، و ترتيب عدد من المورفيمات لتكوين بنية نحوية، و يتحدد في النهاية مفهوم التوزيعية بأنه توزيع عنصر ما، أو هو مجموع كل المحيطات التي يقع فيها: أي مجموع المواضع المختلفة، أو علاقة عنصر ما بالعناصر التي تشغل الموقع ذاته (15).

و بمعنى آخر، أن هذه النظرة التوزيعية قد جعلت التراكيب الجملية مرتبط بعضها ببعض في النص الأدبي، فيكون هذا الأخير سلسلة لغوية ليس من اليسر فهم

⁽¹⁴⁾ جميل عبد المجيد، البديع بين البلاغة العربية و الللسانيات النصية، الهيئة المصرية العامــة للكتــاب، مصــر، 1998، ص 65.

⁽¹⁵⁾ سعيد حسن بحيري، علم لغة النص (المفاهيم و الاتجاهات)، الشركة المصرية العالمية للنشر، لونجان، مكتبة لبنان ناشرون، الطبعة الأولى، 1997، و ينظر : خليل أحمد عمايرة، في نحو اللغة و تراكيبها (منهج و تطبيق)، عالم المعرفة للنشر و التوزيع، جدة، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، 1984، ص 50.

حلقة فيها، إلا بربطها مع غيرها من الجمل في النص. لأن المعنى هو الذي يحاول كل من المتكلم و السامع و المحلل اللغوي أن يصلوا إليه. إنه أمر وثيق الصلة بالتراكيب اللغوية ككل. و لا سبيل للتغاضي عنه و الاكتفاء بوصف توزيع الفونيمات أو المورفيمات في الجملة.

و في تحليل هاريس، نجد بروز فكرتين أساسيتين:

الأولى: فكرة التوزيع / التصنيف (Distribution): و فيها سعى هاريس إلى وصف الوحدات اللسانية و تحديدها في لسان ما من أجل تصنيفها في شكل أقسام (أو فئات) نحوية بعد أن يتم استخراجها من المدونة، و يطلق عليها مصطلح وحدات التقسيم الكلامية، و تتسم كل وحدة منها بالثبات ؛ إذ يلزم ورودها في الجملة حين تتوفر شروط وجودها من جهة السياق (16).

و يتميز هذا الإجراء التحليلي بتجاوز عملية التحليل المحصورة في الطبيعة الخطية، لأنه لا يكتفي بالوقوف على العلاقات القائمة بين وحدات الجملة الظاهرة، فحسب، بل يسعى عن طريق تطبيق مفهوم العلاقات الاستبدالية إلى معرفة جميع العلاقات الممكنة بين الوحدات الظاهرة و الوحدات (غير الظاهرة) التي يمكن أن تحل محلها على مستوى المحور الاستبدالي في السياق اللغوي نفسه (17) و هذا يمدنا بخيط الفكرة الثانية و هي:

الثانية : فكرة الاستبدال / المعاقبة : (Substitution):

و يرجع أصل هذه الفكرة إلى العالم اللغوي السويسري – فرديناند دوسوسير – الذي قال بالعلاقات الرأسية المتحققة على المستوى النحوي، و العلاقات الرأسية المتحققة على المستوى الحرفي، أي العلاقات بين أبنية الجمل و الأبنية الصرفي، فيقول : « إن العلاقات و الاختلافات القائمة بين عبارات ألسنية، إنما تحدث عبر

⁽¹⁶⁾ سعيد حسن بحيري، علم لغة النص (المفاهيم و الاتجاهات)، ص 19.

^(17) الطيب دبة، مبادع اللسانيات البنوية (دراسة ابستمولوجية) جمعية الأدب لللأساتذة الباحثين، دار القبة للنشر، الجزائر، 2001، 152-153.

دائرتین متمیزتین تولد کل منهما ترتیب قیم معینة، و یوضح التقابل بین هذین الترتیبین طبیعة کل منهما بشکل أفضل فهما متقابلان مع شکلین للنشاط الذهنی » (18).

إذن، يبدو جليا الاهتمام بالعلاقات بين أبنية الجمل ؛ حيث أن كل عبارة ما في تركيب ما لا تكسب قيمتها إلا بتقابلها مع ما يسبقها أو ما يليها، أو الاتسين معا. أما عن العلاقات بين الأبنية الصرفية، فكل بنية تستدعي عموديا أبنية تقاربها في القيمة أو تقابلها (تضادها).

و تتمثل العلاقات الأفقية - عند هاريس - في تلك العلاقات القائمة بين الوحدات النحوية فيما بينها. أما العلاقات الرأسية، فتتمثل في تعاقب أبنية / أشكال مختلفة داخل وحدة نحوية بعينها: (قائمة الأفعال، قائمة الصفات، قائمة الأسماء).

و بناء على التقابل بين هذين النوعين من العلاقات أمكننا إعادة تفسير كثير من الظواهر اللغوية و البلاغية التي ظلت أسيرة تصورات محدودة اكتفت بما تقدمه من نمطية و رتابة، و فتح مجال الكشف عما يكمن فيها من إبداع و دينامية.

و توسع هاريس في الفكرة، حيث اعتبر الجملة تتابعا من الرموز، و أن كل رمز يسهم بشيء في معنى الكل، أي المعنى الذهني المجرد الكامن في ذهن المتكلم، و هو ذو دور رئيس في الوصول إلى المعنى الدلالي للتركيب الجملي (19) (الجملة الكبرى)، و هي الفكرة التي تبناها تلميذه " نعوم تشومسكي "(Noem-chomesky) و طورها و قدم بها إلى الدرس اللساني نظرية ذات فاعلية كبيرة و هي " النظرية التوليدية / التحويلية".

و لأن أجزاء الكلام لا تنتظم في اللغة بالصدفة و لا بالاعتباط، و إنما بالاتساق مع الأجزاء التي تتدرج فيها و في أوضاع بعينها دون أوضاع أخرى (20)، فقد قدم لنا

⁽¹⁸⁾ فرديناد دوسوسير، محاضرات في الألسنية العامة، ترجمة يوسف غازي/مجيد النصر، المؤسسة الجزائرية العامة، السداسي الثاني، 1986، ص 149.

⁽¹⁹⁾ خليل أحمد عمايرة، في النحو اللغة و تراكيبها، ص 59 - 60.

^{(&}lt;sup>20)</sup> محمد الصغير بناني، المدارس اللسانية في التراث العربي و في الدراسات الحديثة، سلسلة أهل الحكمة، الجزائر، السداسي الأول 2001، ص 74.

هاريس (HARRIS) الركيزة الثانية، و هي الربط بين لغة الخطاب و الموقف الاجتماعي كي يفهم الخطاب جيدا، و يؤدي التحليل مبتغاه، لأن مهمة عالم اللسانيات تحديد العناصر اللغوية و تصنيفها من خلال السياقات و البيئات التي تقع فيها ؟ أي من خلال توزيعها: فمثلا على المستوى الصرفي نجد أن اللاحقة " en " في كلمة " oxen" " (ثيران) تقابل اللاحقة " s" في كلمة "cows" (بقرات) بالنظر إلى مجرد التوزيع دون اعتبار جانب المعنى. و على المستوى الصوتى - مثلا- نجد صورتين للصوت " I " في الكلمتين " Feel " "Leaf"، و بالرغم من اختلافهما صوتيا، إلا أنهما في توزيع متمم، لأن إحداهما يمكن أن تأتى فقط في سياقات أو بيئات لا تقع فيها الأخرى ⁽²¹⁾؛ إذ الاختلاف في توزيع العناصر اللغوية يعود إلى السياق المحيط الذي تقع فيه - و توزيعها بوجه عام- يبدو محددا بمعانيها، مع العودة إلى العرف اللغوي الذي يحدد المحيط الذي يتوزع فيه العنصر اللغوي أو الكلمة، لأن " التوزيعية " ترفض الرجوع إلى المعنى في البداية فقط، لكنها ترجع إليه في النهاية للحكم على استقامة التركيب أو فساده، فالفروق في المعنى ناشئة عن الفروق في التركيب، و كالاهما مرتبط بالآخر، و تطبيق هذه القاعدة على أجزاء الكلام الواسعة ينشأ عنه تحليل الخطاب، فقدرة العبارات على الانسجام بعبارات أخرى أو عدم انسجامها هو معني التوزيع ⁽²²⁾.

و بهذا خالف هاريس البنيويين الذين حصروا لسانياتهم في حدود الجملة، و في مقدمتهم أستاذه بلوم فيلد (Bloom Feild)، حيث تجاوز هذه الحدود في تحليله إلى مجال أوسع، و هو مجال الخطاب الذي يعتبره مستوى لغويا أكبر من الجملة، كما اعتبره موضوعا شرعيا للدرس اللساني، إذ يقول هاريس (HARRIS): « اللغة لا تأتي على شكل كلمات أو جمل مفردة، بل في نص متماسك، بدءا من القول ذي الكلمة

(21) معجم اللسانيات الحديثة، ص 42.

⁽²²⁾ محمد الصغير بناني، المدارس اللسانية، ص 75 – 76.

الواحدة إلى العمل ذي المجددات العشرة، بدءا من المونولوج و انتهاء بمناظرة جماعية مطولة » (23).

و عليه وجب تحليل الجمل دائما في إطار سياق النصوص لكونها جـزءا مـن خطاب أعم، و هكذا نقل هاريس ما يتصل عنده بالوسائل المنهجية لتحليل الجملة تحليلا بنيويا (التقطيع، التصنيف، التوزيع)، إلى المستوى الجديد – مسـتوى الـنص –، و حاول بإجراءات شكلية أن يصل إلى وصف بنيوي للنصوص (24).

و بناء عليه يعد هاريس أول من أسس لسانيات النص الحديثة، لأنه وسع مناهج التصنيف التوزيعية التي حافظت على المستويات الدنيا – الجملة –على الرغم من أن منهجه في " تحليل الخطاب" قد عني أساسا بالكشف عن أوجه التشابه بين الجمل المنفردة في مادة ما، فإنه قد استطاع من خلال ذلك، أن يصف نصوصا كاملة أبضا (25).

بعد ذلك، تنبه بعض اللسانيين إلى المشكلتين اللتين أشار إليهما "هاريس" و التي حاولنا شرحها في البداية – كما تنبهوا إلى ضرورة و أهمية تجاوز الدراسة اللغوية مستوى الجملة، إلى المستوى الأكبر (النص)، و الربط بين اللغة و الموقف الاجتماعي، و قد عبر عن ذلك أحد اللسانيين قائلا: «ينبغي للسانيات إذا لم تتلاش بسبب عزلتها من حيث هي حقل للبحث، أن تصبح علما محوريا للخطاب و الاتصال كما تنبأ كثير من الباحثين اللامعين» (26).

وعبر - في هذا الموضوع - بعض اللغويين عن "ضرورة توسيع مجال علم اللغة ليتجاوز علم اللغة النسقي المحصور في الجملة، فيمتد "علم لغة الجملة" التقليدي إلى

 $^{^{(24)}}$ المرجع نفسه، ص

⁽²⁵⁾ سعيد حسن بحيري، علم لغة النص، ص 20.

⁽²⁶⁾ روبرت دي بوقر اند، النص و الخطاب و الاجراء، ص 71.

"علم لغة النص" أو "ما فوق الجملية" في إطار فرضية التوسع التي تتحدد فيها النصوص بكونها وحدة أعم من الجملة (27).

بهذا شكل اتجاه لساني جديد، أخذت ملامحه و مناهجه و إجراءاته في التبلور منذ منتصف الستينات تقريبا؛ إذ إنه قبل هذه الفترة، كان "ينظر إلى الجملة على أنها الوحدة الأساسية في علم اللغة، و أكبر ما يحاط به، و هي من ثم وحدة قابلة للدراسة اللغوية، _ كما سبقت الإشارة _ و يبدو هذا الموقف الأساسي لـ " علم اللغة الجملي" جليا في تعريف بلوم فيلد (Bloom Feild) للجملة، تعريفا شكليا صارما مفاده أن « الجملة شكل لغوي مستقل، لا يدخل عن طريق أي تركيب نحوي في شكل لغوي أكبر منه » (28).

و قد عرف هذا الاتجاه ب "لسانيات النص "، و هو الاتجاه الذي يتخذ النص كله وحدة للتحليل. و بهذا أحدثت أكبر نقلة في اللسانيات، نقلة أبسط ما يقال عنها أنها كشفت عن ضيق شديد في الدراسات التي اعتمدت على الجملة، و اعتبرتها الوحدة اللغوية الكبرى خاصة في الدراسات الأدبية. و هذا ليس نبذا للنموذج القديم و إحلال آخر جديد محله، بل تطور جدلي مستمر و متصاعد (29).

و يوضح الدكتور "سعد مصلوح " أهمية هذه النقلة (من نحو الجملة إلى نحو النص) بقوله: « إن الفهم الحق للظاهرة اللسانية يوجب دراسة اللغة دراسة نصية، و ليس اجتراء، و البحث عن نماذجها و تهميش دراسة المعنى، كما ظهر في لسانيات بلومفيلد(Bloom-Feild) أول أمرها. و من ثم كان التمرد على نحو الجملة و الاتجاه إلى نحو النص أمرا متوقعا و اتجاها أكثر اتساقا مع الطبيعة العلمية للدرس اللساني الحديث، إن دراسة النصوص هي دراسة للمادة الطبيعية التي توصلنا إلى فهم أمثل لظاهرة اللغة... حين تتعقد العلاقات بين مكونات الصياغة اللغوية، و ترتد أعجازها على صدورها، و تتشابك العلاقات في نسيج معقدين الشكل و المضمون على نحو

⁽²⁷⁾ فولفجانج هانيه منه و ديتر فيهيفجر، مدخل إلى علم اللغة النصى، ص 23.

⁽²⁸⁾ ديتر و فولفجانج، المرجع نفسه، 19.

^{(&}lt;sup>29)</sup> المرجع نفسه، ص 19.

يصبح فيه رد الأمر كله إلى الجمل أو نماذج الجمل تجاهلا للظاهرة المدروسة، و ردا لها إلى بساطة مصطنعة تخل بجوهرها، و تقضي إلى عزل السياقات المقالية المقامية و الأطر الثقافية و اعتبارها أمرا قائما خارج النحو و طارئا عليه » (30). و من هذا القول نستتج أن الدراسات اللغوية الدائرة في فلك " نحو الجملة " لم تعن بالجانب الدلالي عناية كافية. كما هو الحال في مدرسة بلوم فيلد أول أمرها. مما جعل اللسانين النصين يتلافون هذا القصور في دراستهم للنص.

و ينبغي - نظريا - اعتبار الانتقال من الجملة إلى النص (أي من الوحدات الصغرى إلى الوحدات الكبرى) أمرا ذا أهمية، و هو الأمر الذي يتضمن تدخل ما هو دلالي في التفكيك الشكلي لأن هذا الإجراء ذاته هو الذي يكشف بطريقة واضحة عن العجز الشكلي للنظرية التوليدية بخصوص الدراسة الأدبية، و يدفع التشكك فيما يترتب عن ذلك من مأزق (31).

و تمثلت هذه النقلة في مستوى تحديد علائق الانسجام بين الجمل المتتابعة، و هو الأمر الذي ساق إلى الواجهة مسألة شروط الدراسة "عبر جملية ". و كان الباحثون التوليديون الذين عنوا بالشعر أول من واجهوا إشكالية البنية الكبرى (القصيدة) (32). إذ من غير الممكن أو المحتمل الوصول إلى نتيجة يعتد بها بالنظر في الشاهد أو المثال المنتزع من بنية كاملة هي النص (33)، لأن وحدة الجملة ليست كافية لكل مسائل الوصف اللغوي حيث نجد عدة استفسارات في علم اللغة، و التي لا يمكن الإجابة عليها إذا ما عدت الجملة الوحدة اللغوية الأكبر أدت بالضرورة إلى تجاوز حدود الجملة، و هذا يعني تحليلا يتجاوز حدودها، و يؤدي إلى المطالبة بعلم اللغة

.67 مبيل عبد المجيد، المرجع السابق، ص $^{(30)}$

⁽³¹⁾ بشير القمري، النظرية التوليدية و الشعرية الأدبية، مجلة علامات في النقد، ج42، المجلد 11، شوال 1422/ديسمبر 2001، الفلاح للنشر و التوزيع، بيروت، النادي الأدبي الثقافي، جدة، ص 222.

⁽³²⁾ نفسه، ص 209.

⁽ $^{(33)}$ السيد فضل، نظرية ابن خلدون في فاعلية النصوص (قراءة في نص قديم – دراسة نقدية –)، منشأة المعارف، الاسكندرية، ص 58.

النصي (34). إنها ليست مجرد نقلة حجمية من "الجملة "إلى "النص "، و إنما هي – أيضا – نقلة في المنهج و أدواته و إجراءاته و أهدافه (35).

Texte linguistique : سانیات النص – II

لسانيات النص مصطلح يدل على اتجاه جديد في البحث اللساني، لم يلق التوحيد من جانبين؛ لا عند منظريه، حيث نجد هارفج (Herveg) يستخدم " Textologie" للدلالة على هذا الاتجاه، و هو مصطلح أكثر قبولا – عند سعيد حسن بحيري – في حين استخدم درسلر (W.Dressler) – علم دلالـــة الــنص – و علــم نحــو الــنص، و التداولية النصية، في حين آخــر يــرى سوينســيكي (Swiniskie) أن المصــطلح الأنسب، و الذي يعتبره جامعا لكل البحوث المتعلقة بالنص، و نموذج النص داخل علم اللغة، و هــو مصــطلح " لســانيات الــنص " (Text linguistique) . و لا عنــد المترجمين؛ لأننا نجده مصطلحا قوبل بترجمات عدة : " علم لغة الــنص "، و " علــم اللغة النصي"، " نحو النص "، الألسنة النصية "، " علم النص " لكن أنسبها " لسانيات النص ".

"و لسانيات النص " فرع معرفي جديد تكون بالتدريج في النصف الثاني من الستينات، و النصف الأول من السبعينات. يهتم بدراسة النص باعتباره الوحدة اللغوية الكبرى و ذلك بدراسة جوانب عديدة أهمها الترابط أو التماسك و وسائله و أنواعه، و الإحالة و أنواعها، و السياق النصي، و دور المشاركين في النص (المرسل و المستقبل).

و هذه الدراسة تتضمن النص المنطوق و المكتوب على حد سواء (36).و لا يمكن أن يفهم هذا العلم على أنه «علم شامل» و لا على أنه أيضا "علم النص " بمفهوم فان ديك (1980 Van Dijk)، بل يجب على عالم اللغة النصى أن يبقى بحثه

⁽³⁴⁾ برند شيبلنر، علم اللغة و الدراسات الأدبية (دراسة الأسلوب، البلاغة، علم اللغة النصي)، ترجمة : محمود جاد الرب، كلية الآداب، جامعة الملك سعود، الرياض، ص 185.

⁽³⁵⁾ جميل عبد المجيد، البديع بين البلاغة العربية و اللسانيات النصية، ص 68.

صبحي إبراهيم الفقي، علم اللغة النصي، ج1، ص 36. و ينظر : ديتر و فولفاجانج، مدخل إلى علم اللغة النصى، ص 5-5.

محصورا في أبنية النصوص و صياغاتها مع إحاطت بالعلاقات الاتصالية و الاجتماعية و النفسية العامة (37).

إذن، يجب تناول الشروط الاتصالية لتوظيف النصوص – في الدراسات النصية – لكن من جهة أخرى، لا يجب على لسانيات النص أن تستبيح لنفسها الرغبة في الكشف عن الفصائل و الوحدات ذات العلاقة بالسياقات الاجتماعية في أبحاثها الخاصة، لأن التشخيص المناسب لهذه الوحدات الأساسية يتطلب وسائل أخرى غير تلك التي يملكها هذا الفرع اللغوي؛ حيث نجد مثلا، «أن أبنية النصوص ليست في الواقع إلا نتائج عمليات نفسية مما يسمى لقطات سريعة لإظهار نتائج الإجراءات الادراكية على السطح» (38). و هذا ما يجعل وظيفة لسانيات النص تقتصر على الاهتمام " ببنية النصوص اللغوية و توظيفها في الاستعمال، و تحمل على تأسيس النص على قاعدة النص لا غيره و مراعاة الفضاءات الذهنية (المشتركة بين مبدع النص و مستقبله)

و هذا ما يتضح في تعريف اللغوي الألماني روك (Rook) إذ يقول: « أخذت اللسانيات النصية بصفتها العلم الذي يهتم ببنية النصوص اللغوية و كيفية جريانها في الاستعمال شيئا فشيئا مكانة هامة في النقاش العلمي للسنوات الأخيرة، فلا يمكن اليوم أن نعدها مكملا ضروريا للأوصاف اللغوية التي اعتادت أن تقف عند الجملة معتبرة إياها أكبر حد للتحليل، بل تحاول اللسانيات النصية أن تعيد تأسيس الدراسة اللسانية على قاعدة أخرى هي النص ليس غير، لكن هذا لا يعني أننا نعتمد المعنى المتداول بين الناس للنص (نص مكتوب عادة ما يأخذ شكل منتوج مطبوع)، بل ينبغي أن ندرج في مفهومنا للنص كل أنواع الأفعال التبليغية التي تتخذ اللغة وسيلة لها » (40).

⁽³⁷⁾ فولفجانج و ديتر، مدخل إلى علم اللغة النصى، ص 11.

⁽³⁸⁾ المرجع نفسه، ص 10.

⁽³⁹⁾ صالح بلعيد، نظرية النظم، دار هومة للنشر و التوزيع، الجزائر، 2001، ص 163.

⁽⁴⁰⁾ خولة طالب الإبراهيمي، مبادئ في اللسانيات، دار القصبة، الجزائر، جوان 2000، ص 167 – 168.

هذا التعريف يبين أن لسانيات النص ذات منهج و أدوات و إجراءات مثلها مثل أي علم آخر، و إنما لا تتجاوز الجملة، بل تطمح في إعطائنا علما قاعدته الأساسية " النص " ليس إلا.

أما "كوزريو" (Coserio)، فنجده يحاول الإجابة عن سؤال طرح عليه بشأن حاجتنا إلى لسانيات تدرس النصوص، قائلا: «علم لغة النص ليس في الحقيقة شيئا غير المقدرة التأويلية، و نظرية علم لغة النص ليست شيئا غير نظرية علم التأويل (التفسير)، و ذلك باعتبار أن علة إنشاء هذا العلم تقوم على الحقيقة القائلة بأن الأمر يتعلق مع حول مستوى لما هو لغوي، لا يمكن أن يوضحه مستوى الكلام بوجه عام وحده، و لا مستوى اللغات المنفردة (المعينة) » (41).

و هذا يعني أن دراسة النصوص هي دراسة للمادة الطبيعية التي توصلنا إلى فهم أمثل لظاهرة اللغة ؛ لأن الناس لا تنطق حين تنطق و لا تكتب حين تكتب جملا أو تتابعا من الجمل، و لكنها تعبر عن الموقف اللغوي الحي من خلال حوار معقد الأطراف مع الآخرين، و يكثر في هذا الحال تصادم الاستراتيجيات و المصالح و تعدد المقامات (42) التي لا يجب تجاهلها أثناء دراسة النصوص الممثل الشرعي للغة لمناهرة الإنسانية - حتى لا تحدث خللا في فهم جوهرها ؛ فاللغة أساسها التواصل، لأن العملية الاتصالية في المجتمع - هي المحك- و التواصل إنما بالجمل.

و عليه، فالدراسة النصية في إطار لسانيات النص تستطيع أن تعطي القارئ الدراكا لصفات صيغ التنظيم في بعض أصناف النصوص، و لتوظيف نصوص معينة في السياق الاجتماعي الملموس، مما يفضي بالقراء دون شك إلى درجة عليا من التغلغل الواعي المستقل في كيان النص؛ حيث أنه بالنصوص تترابط النشاطات الإنسانية و يتم الإعداد لأحداث كثيرة و تتفيذها.

⁽⁴¹⁾ سعيد حسن بحيري، علم لغة النص (المفاهيم و الاتجاهات)، ص 33.

⁽⁴²⁾ جميل عبد المجيد، المرجع السابق، صُ 70. و ينظر: سعيد حسن بحيري، علم لغة الــنص، ص 36 / جميــل عبد المجيد، المرجع السابق، ص67، و في 221- 222.

كما يمكن توجيه السلوك الاجتماعي عند الآخرين إلى أهداف محددة، و يمكن أيضا أن تلهم أعضاء كل مجتمع اتصالي تجارب و مواقف و قيما أخلاقية، و بهذه الطريقة يصبح تعميم مفهوم الواقع بمساعدة النصوص ممكنا، لأن النصوص أداة مهمة لدى البشر لامتلاك الواقع و السيطرة عليه، و هي بذلك تعد أساسا جوهريا للتطور و التكامل البشري في كل مجتمع (43).

و يمكن أن نجد لهذا الاتجاه اللساني الجديد جذورا في تراثتا الفكري من خلل قول ابن خلدون: « فلهذا كان فن (*) تأليف الكلام منفردا عن نظر النحوي و البياني و العروضي » (44) و كأن به سعى إلى ضرورة اتجاه لساني ينتقل من الجملة إلى لسانيات النص أو بمصطلحه هو " فن تأليف الكلام ".

و بعد هذا، من الضروري الإشارة إلى بعض الدراسات أو النظريات التي جعلت النص محورا لها و أساسا؛ ومن بينها " تجزئة النص" لصاحبها (فاينريش (H.weinrich) الذي حرص أن يقدم نهجا جديدا في معالجة النص؛ هذا الأخير الذي يعتبره: « كلية مترابطة الأجزاء؛ فالجمل يتبع بعضها بعضا وفقا لنظام شديد؛ بحيث تسهم كل جملة في فهم الجملة التي تليها فهما معقو لا، كما تسهم الجملة التالية من ناحية أخرى في فهم الجمل السابقة عليها فهما أفضل » (45).

و بهذا يقدم لنا (فاينريش) نهجا استكشافيا يحاول من خلال طرح مجموعة من الأفكار الأساسية التي ينتج عنها تعميق البحث عن نصية النص. و هو لا يرفض مستوى الجملة، بل على العكس من ذلك يؤكد أنه نقطة البداية في التحليل، و هذا دليل قوي على أن علماء النص في أغلب تحليلاتهم – سواء بدءوا بوحدة كبرى و انتهوا

⁽⁴³⁾ فولفجانج ديتر / مدخل إلى علم اللغة النصبي، ص 12.

^(*) وردت في نص المقدمة بلفظ " من " و هو تصحيف واضح، إذ المعنى لا يستقيم بها، و الأقرب إلى المقصود هو ما ذكرناه.

^{(&}lt;sup>44)</sup> ابن خلدون، المقدمة، تحقيق : درويش الجويدي، المكتبة العصــرية، صــيدا، بيــروت، ط2، 1416 / 1996، ص 571.

سعید حسن بحیری، علم لغة النص، ص $^{(45)}$

إلى الوحدة الصغرى أو العكس من ذلك، فإنهم قد أخذوا في الاعتبار الجملة و مقولاتها و أجزاءها، على الرغم من محاولة بعضهم عدم ذكر ذلك صراحة. (46)

إذن، يقدم (فاينرش) بتجزئته للنص وسيلة بسيطة لقياس علاقات التشابه بين الجمل المتجاورة في نص ما في إطار مفهوم التماسك النصبي، و قد اتخذ التحليل صورة إجراءات تنظيمية تقوم على الوصف اللغوي الشكلي للنصوص وصفا يرتكز على تحويلات تشومسكي أساسا. و عليه، أرجع التماسك النصبي إلى عناصر نحوية في الأساس؛ كما أن علم اللغة – عنده – لا يمكن أن يكون إلا علم لغة نصبي، بمعنى أن كل بحث لغوي نصبي يجب أن يبدأ به كإطار (47). و لا يخرج عن هذا التصور كثير من العلماء، ممن كان النص شغلهم الشاغل، و لكن بوجهات نظر – خاصة حسب الضرورة، لأن النص هو مكعب لديهم. و كل اتجاه ينظر إليه وفق منظاره الخاص.

و نجد اتجاه آخر " نحو النص الصاحبه فانديك (T.A Van.Dijk)، التي تعتبر محاولته هي من أكثر المحاولات توفيقا، حيث يسعى من خلالها إلى صياغة نموذج تحليل للنص ؛ حيث قدم معايير ترجع أغلبها إلى النحو التوليدي التحويلي بشكل خاص مثل : الحذف، الإضافة، الترتيب (إعادة الترتب). و غيرها، هذا في معالجة الأشكال النحوية. أما عن معالجة الأشكال الدلالية، فقد استعمل الاستبدال أو الإحلال، بالإضافة إلى المجاورة و الازدواج و التوازي و المشابهة و غير ذلك. و لم يقتصر تحليله على عناصر دلالية و نحوية فقط، بل إنه يدخل عملية التواصل و السياق، و عناصر تداولية أخرى كثيرة، يرى أنه لا يمكن الاستغناء عنها لفهم النص و تفسيره (48).

و عليه فإن مهمة "علم النص " بمفهوم و مصطلح (فان ديك) وصف العلاقات الداخلية و الخارجية للأبنية النصية بكل مستوياتها المختلفة (النحوية، الدلالية، التداولية، السياقية...)، لأنه ببساطة لنا قدرة على امتلاك نصوص متماسكة، و قدرة

⁽⁴⁶⁾ سعيد حسن بحيري، المرجع نفسه، ص 193.

⁽⁴⁷⁾ المرجع نفسه، ص 53.

⁽⁴⁸⁾ ينظر : سعيد حسن بحيري، علم لغة النص، ص 220- 221، فان ديك، النص: بنياته و وظائفه، ص 51 - 55.

على إنتاجها و فهمها و تفسيرها في إطار نظرية دلالية، تداولية و لكنها نحوية الأساس.

يقول فان ديك : «...يبدو في الواقع، أن الخصائص الأكثر تمييزا النصوص، أنها توجد أساسا في المستوى الدلالي، و كذا في المستوى التداولي» (49). كما وصف "فان ديك " هذه النصوص «من خلال قواعد إرجاعية أو هياكل (تخطيطات) قاعدية، وصفها متوالية من الجمل بعض المتواليات مقبول، و بعضها غير مقبول، كأن لا يكون قابلا للفهم » (50). و هذا ما يحيلنا إلى بعض قواعد النحو التوليدي التحويلي الخاصة بإنتاج الجمل و قدرتنا على ذلك، لكن بشكل متطور تقرضه الرؤيا الخاصة للنص من قبل فانديك؛ فالنحو التحويلي التشومسكي عبارة عن نحو الجملة، حيث تكون الجملة هي المقصد الأساسي، التي يسعى من خلالها إلى تجسيد مبادئ للجملة و صياغتها و تقسيرها و فهمها و الحكم عليها، لأن الشخص – فيها – إذا فهم مبادئ صياغة الجملة سوف يكون قادرا على تطبيقها على أية جملة حتى الجملة التي لم يسمعها من قبل، و العكس (51).

و من هذا المنطلق يمكن لمستخدم اللغة أن ينتج و يولد العديد من النصوص المقبولة و غير المقبولة لما له من قدرة على فعل ذلك و على "علم النص" وحده دون غيره أن يبين النصوص المقبولة، و يعطي قواعد أو نحو بنائها، يقول " ديك ": «... و نحن ننتظر من النحو النصي – من بين ما ننتظر منه – أن يحدد الشروط التي يطلب من المتوالية أن تفي بها لكي تكون مقبولة » (52).

و بهذا أوكل ديك « مهمة مقبولية النص للنحو النصي؛ لأن القواعد التحويلية التوليدية للنص، و النحوية وحدها القادرة على ملاحظة إعادة البنى الشكلية للثروة

⁽⁴⁹⁾ فان ديك : النص بنياته و وظائفه، 55.

⁽⁵⁰⁾ المرجع نفسه، 51.

سعيد حسن بحيري، علم لغة النص، ص 41 – 52، و ينظر : محمد الصغير بناني المدارس اللسانية، ص 76 – 78.

^{(&}lt;sup>52)</sup> فان ديك، المرجع السابق، 51.

اللغوية لدى مستخدم اللغة، و على إنتاج عدد غير محدود من النصوص » (53)غير أن فانديك لا ينطلق من نموذج نحوي صارم، بل – كما سبقت الإشارة – يطعم نحوية النص لديه بمفاهيم دلالية، تواصلية تداولية، سياقية، مما يتيح له تجاوز الأطر الضيقة التي تعجز عن تفسير النص تفسيرا دقيقا.

كما ظهر اتجاه آخر عرف بـ "التحليل التوليدي للنص" لصاحبه بتوفي (S.I.Petofi) الذي حاول أن يقدم عدة أشكال للوصف و التحليل النصيين، فانطلق من رؤية جوهرية واضحة اعتبرت النص وحدة كلية. كما رأى أنه من الضروري أن تكون النظرية نحوية الأساس، متأثرا في ذلك - بتشومسكي؛ فقدم ما يعرف بـ " البنية العميقة للنص " - كما أشار إلى ذلك فان ديك من خلال فرضية التوسع، و التي سبق التطرق لها. و المصطلح يحيلنا إلى " البنية العميقة للجملة " (54). و هو أهم ما قدمه النحو التوليدي التحويلي، و لعل هذا يعود إلى أن النحو التوليدي على الرغم من أنه في الأساس نحو دراسة الجملة، فإنه عندما يدرس الجمل المدمجة في بعضها، يكون بذلك قد فتح المجال بالنسبة لمنظري نحو الجملة أن يمروا من مستوى الجملة إلى مستوى أعم و أشمل، إنه نحو النص. (55)

و لأن النحو التوليدي قام ليفسر ظاهرة الابداع لدى المتكلم و قدرته على إنشاء جمل لم يسبق أن وجدت أو فهمت على ذلك الوجه الجديد (56). و حاول " بتوفي " ح كذلك _ أن يحقق توازنا معقدا بين عالم واقعي فعلي يطلق عليه بنية العالم (Welt-struktur)، و عالم إبداعي تحقق في بنية النص؛ لأنه لا يكفي الكشف عن العلاقات الداخلية التي تمتد داخل النص، و تظهر في معانيه و معاني أبنيته، بل يجب أن يتسع ذلك التحليل ليضم تلك المعاني الخارجية التي يحيل إليها النص، و هي ما يطلق عليها المعاني الإضافية أو الإشارية أو الإحالية أو التداولية و غيرها.

⁽⁵³⁾ فولفجانج ديتر، المرجع نفسه، ص 43.

^{(&}lt;sup>54)</sup> المرجع نفسه، ص 54.

^{(&}lt;sup>55)</sup>سعيد يقطين، تحليل الخطاب الروائي، المركــز الثقـــافي العربـــي الـــدار البيضــــاء، المغــرب، ط1، 1989، ص 18–19.

^{(&}lt;sup>56)</sup>محمد الصغير بناني، المدارس اللسانية، ص 76.

و يسعى بذلك للوصول إلى نظرية كلية للنص تعالج كل جوانبه، فكانت في البداية نظرات جزئية أخذت في التلاحم شيئا فشيئا و تضاعف عدد مكونات النظرية النصية لديه. و تعقد نموذجه إلى حد استحال معه فهمه دون معرفة جيدة بقواعد المنطق و أسس فلسفية و معرفية و تداولية عميقة (57).

و لم يكن منطلق توسيع الوصف و التحليل من البنية أو المستوى النحوي، بل من المستوى الدلالي الذي يجيز تفسيرات دلالية ما صدقية للنصوص في إطار ما أطلق عليه " نظرية نصية جزئية "، و لوحظ أنه اعتمد على مقولات مختلفة ترجع أساسا إلى التقدم الكبير الذي حدث للمقولات الصورية و المنطقية – الفلسفية، كما أنه قد حدد بدقة في إطار نظريته – وظائف المكونين الجوهريين و هما : المكون النحوي و المكون الدلالي، ثم وظيفة المعجم و علاقته بالمكونين السابقين و كيفية صياغة نظام القواعد الخاص بالمعجم. و قد تجاوز في ذلك ما حدد له في نظرية تشومسكي، حتى في صورتها النهائية.

كما نبه إلى قصور هذه القواعد؛ إذ إنه يمكن تطبيقها على كم محدود من الأنماط النصية، و تحتاج تلك النظرية المطروحة إلى عملية توسيع مستمر بإضافة قواعد جديدة مستخرجة من تحليل أشكال و أنماط متباينة من النصوص، حتى يمكن الوصول إلى نظرية كلية تتعامل مع كم لا نهائي من النصوص، و تكون قادرة على اكتشاف ذلك التعادل الذي يصنعه منتج النص بين عالم النص و العالم الخارجي أو بين بنية فعلية إبداعية و بنية خارجية محتملة؛ و من ثم يمكن أن يوصف نموذجه -بوجه عام - بأنه نموذج نحوي، دلالي، تداولي و يقوم على عمليتين محوريتين هما : عملية تأليف النص و نقابلها عملية تفكيكية (58).

(57) سعيد حسن بحيري، علم لغة النص، ص 257.

^{(&}lt;sup>58)</sup> المرجع نفسه، ص 285– 286.

و هذا عرض وجيز لاتجاهات نصية كانت لها جذور جملية. و سعت الدراسة لإلقاء الضوء على الأفكار التي أسست عليها تحليلات بعض الاتجاهات اللغوية. و هذا نجده يعد مدخلا ضروريا لا مناص منه، لفهم ما حدث لمثل تلك الأفكار حين تغير مسارها، و بدأ اللسانيون النصيون في وضع نظريات نصية تشكل أكثر مكوناتها من مكونات لغوية، و تستد في تفسيرها إلى تفسيرات لغوية في المقام الأول.

كما أنه من الضروري معرفة أصول تصوراتهم للوقوف على علاقة سليمة صادقة بين الأصول و التوسيعات، حتى ندرك جيدا مدى نجاح بعض الاتجاهات النصية، و ندرك مدى نجاعتها.